

#### الوحدة 4 - الفيديو 4: مقابلة مع لويس فيليب لوبيز كالفافا.

مرحباً. أهلاً وسهلاً بكم مجدداً في مقطع فيديو جديد، وهو من أواخر الفيديوهات في دورتنا: "الصحافة في زمن الجائحة: تغطية فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 اليوم وفي المستقبل". إننا نتحدث عن العالم من الآن وصاعداً. ومن أهم الأسئلة في هذا الموضوع كيف ستبدو الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد 19 انطلاقاً من هذه المرحلة فصاعداً. لاستكشاف ذلك، سنتحدث الآن إلى لويس فيليب لوبيز كالفافا. إنه المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن الأمناء العامين للمساعدين للأمم المتحدة. حضرة المدير لوبيز كالفافا، شكراً جزيلاً لانضمامك إلى هذه الدورة.

شكراً على الدعوة.

أودّ بدايةً أن أسألك إذا كان بإمكانك إخبارنا عن ماهية الآثار الاجتماعية الاقتصادية الأساسية لكوفيد 19 التي تم إدراكها أو تسجيلها حتى هذه اللحظة؟

حسناً. أعتقد أنّ ذلك يختلف حسب المناطق. لذا أودّ أن أبدأ بقولي إنّ السيطرة على الجائحة -بسبب عدم اليقين، بسبب ضخمتها، والبؤر الساخنة الأساسية من حيث العدوى- تؤدي إلى الإغلاق التام في الكثير من الحالات. بالتأكيد في منطقة أمريكا اللاتينية وفي أوروبا وفي الكثير من الحالات، كانت تدابير الإغلاق التام صارمة جداً، وتشبه ما قاله الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد بول كروغمان: "إنها مثل تحسين الاقتصاد القابع في غيبوبة مستحثة". إننا بكل بساطة نغلق كل شيء، حتى يتمكّن الناس من البقاء في المنزل ونحدّد البؤر الساخنة في محاولة للسيطرة على الجائحة.

فتصبح حالة الطوارئ الصحية العنصر الأهم، ونوقف الاقتصاد بشكل أساسي. كيف يؤثر ذلك في الناس إذاً، كما كنت تسألين؟ لا شك أنّ الاقتصاد ينكمش... لكن ما يحصل في الكثير من الحالات هو أنّ الإنفاق بكامله ينكمش، فتعاني الشركات كافة مشاكل في السيولة. لا يمكنها دفع الرواتب. فتضطرّ في النهاية إلى طرد الموظفين. ويأخذ النسيج الاقتصادي بكامله، أو البنية الاقتصادية بالجمود.

لذا يبدأ الناس بشكل ملموس في فقدان وظائفهم، ويتوقّفون عن تقاضي أجورهم. يمتلك بعضهم المدخرات لمواجهة ذلك، لكن الكثير منهم لا يملكونها. وهكذا، فقد تضررت مجموعات سكانية كبيرة بشدة جراء هذه الحالات، لا سيّما البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، حيث ما من تأمين ضد البطالة أو حيث آليات الحماية للناس محدودة جداً. كانت الحكومات مستجيبة، لكن حتى مع هذه الاستجابة ومحاولة تحويل الدخل، يبقى مستوى التأثير الأول بالنسبة إلى الناس متعلقاً بالفقر النقدي.

إذا نظرنا إلى خطوط الفقر الوطنية في أمريكا اللاتينية، رأينا أنّه يتوقع عودة ما يقرب من 30 مليون نسمة إلى الفقر بعد فترة الحدّ من الفقر على مدى 15 عاماً. إذا نظرتم إلى المستويات المنخفضة جداً، مثل ما يسميه البنك الدولي "الفقر المدقع"، وهو 1.9 دولار في اليوم للشخص الواحد، أي نمط منخفض جداً من الفقر، وعودة حوالي 24 مليون نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء إلى هذا المستوى من الفقر المدقع، هذا ما أدعوه بآثار الجولة الأولى للجائحة.

ثم بالطبع لا بدّ أن ننظر إلى التعليم. فالأنظمة التعليمية مغلقة أيضاً. في عدد من الحالات، يمكن استخدام هذه التكنولوجيا التي نستخدمها الآن على الإنترنت. لكن في عدد من البلدان، لا تصل مجموعات من السكان إلى هذا النوع من الآليات. لذا تتمحور جولة الآثار المركزة الثانية على الضربة الكبيرة لقدرات الأفراد، والأطفال، والشباب على مواصلة دراستهم. وهذه قدرات يمكن بالطبع استرجاعها، لكن ليس بتكلفة منخفضة. إنّما الكثير من الناس يتوقعون أن يؤدي ذلك إلى التسرب. فالناس، كما تعلمون، الأطفال والشباب تُنبط عزيمتهم ويمكن أن يتسربوا من الدراسة. ما زلنا لا نعرف بالتأكيد، لكن أعتقد أنّ التأثير الكبير الثاني سيكون في التعليم، رأس المال البشري للمجتمعات.

وبالطبع، في نهاية المطاف، إذا بدأنا ننظر إلى الإفلاس والشركات التي تفترق إلى القدرة على تسديد القروض وما إلى ذلك، يُحتمل أن نرى أيضاً ضربة كبيرة للقطاع المالي.

إذاً لدينا هذه الجوانب الثلاثة وربّما غيرها، لكنّها ثلاثة جوانب مهمة جداً تضرب فيها الجائحة الاقتصادات والأفراد بشدة.

أقدر كثيراً دخولك في مثل هذه التفاصيل. شكراً جزيلاً لك. بينما تنظر إلى هذه التأثيرات التي أوجزتها للتو، هل تراها، أو ترى أي تأثير معين يضرب أي منطقة معينة من العالم، بشكل أو بآخر؟ هل من مواقع حيث توقفت الشركات الصغيرة ربما أكثر مما توقفت دقق رأس المال، أو توقفت التجارة؟

في ما يتعلق بتوقعات البنك الدولي، من حيث زيادة الفقر، من المؤكد أنّ أفريقيا قد تضررت. وأودّ أن أقول إنّه من حيث الآثار الاقتصادية، نرى أنّ أوروبا تأثرت، ليس بفعل التأثير الكبير للفقر، لأنّه لديهم آليات لحماية الناس مثل التأمين ضدّ البطالة، لكنّ يهمني أن أوضح فكرة حول البلدان المتوسطة الدخل في هذا الصدد. في المنطقة التي أعمل فيها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيّما المناطق التي نسميها البلدان المتوسطة الدخل، هذه أيضاً منطقة لم تتمكن من تدعيم مجتمعات الطبقة الوسطى. لذا ينبغي عدم المقارنة بين بلد متوسط الدخل فيه طبقة متوسطة قوية، وبلدان متوسطة الدخل مع مجموعات سكانية كبيرة ضعيفة. لأنّها مقيدة بفعل القطاع النظامي، ولأنّ الكثير من الناس يعتمدون على القدرة اليومية للخروج وتوليد بعض الدخل. كما أنّ البلدان المتوسطة الدخل ليست مؤهلة للحصول على تمويل ميسر، على سبيل المثال. إذاً بشكل من الأشكال، تتجه الاستجابات كلّها، استجابات المصارف وتلك التي أعدها المرفق المصرفي الدولي والبنك الدولي إلى محاولة تخفيف ديون البلدان، وتركز أساساً على البلدان المنخفضة الدخل وأقلّ البلدان نمواً، لكنّها لا تنطبق على البلدان المتوسطة الدخل. إذاً استجابات البلدان المتوسطة الدخل لهذه التأثيرات كافة التي ذكرتها من قبل، في محاولة لحماية الناس، من خلال التحويلات النقدية إليهم، وحماية الشركات من خلال منح تسهيلات ائتمانية وتوفير السيولة. وتؤثر هذه الجوانب كافة في قدرتها المالية من دون حصولها على هذا التيسير من حيث الوصول إلى التمويل. لذا ما نتوقّعه هو وضع ماليّ خطير جداً لهذه المجموعة الكبيرة من البلدان في نطاق بلدان الدخل المتوسط لأنّ قدرتها على الاستجابة ستنفذ بسبب الحيز الماليّ.

بالتالي، أودّ أن أقول إنّه في ما يتعلق بالوضع الكلي، ستتعرض البلدان المتوسطة الدخل لضرر شديد، خاصةً إذا استمرت هذه الأزمة لفترة طويلة. على المدى القصير جداً، أعتقد أنّ المناطق ذات القطاع غير النظامي الكبير والقدرة على الاستجابة على غرار ما جرى في أفريقيا جنوب الصحراء تؤثر بشكل كبير في مستوى الفقر لدى الناس.

إنّه من المذهل فعلاً بالنسبة إليّ أن أستمع إلى ما تقوله عن مدى إمكان تكوّن الاقتصاد الوطني من أصحاب الدخل غير النظاميين بشكل أساسي، وكما يمثل ذلك من إجمالي الناتج المحلي. ويعني ذلك أنّه إذا كان الناس من أصحاب الدخل غير النظامي، فإنّهم غير مسجلين بأي شكل من الأشكال في أي نوع من النظام الوطني الذي يمكن أن يسعى إلى إنشاء شبكة أمان ولو لمرة واحدة. هل ينطوي ذلك على المزيد من التعقيدات؟ لا أعرف إذا تمّ إعلامك بذلك، لكن لدينا طلاب من أكثر من 160 بلداً في هذه الدّورة، حوالي 10000 طالب في هذه المرحلة، على ما أعتقد. ويأتي الكثير منهم بالتأكيد من بلدان ترتدي فيها المكاسب غير النظامية وبنى الدخل غير النظامي أهمية كبيرة.

ثانياً، أعتقد أنّ أحد الجوانب الهيكلية الذي سيرتبط بقوة بأثر هذه الأزمة سيكون ضخامة حجم القطاع غير النظامي. إذاً ماذا يعني ذلك؟

يعني ذلك أنّه في أمريكا اللاتينية، ينشأ في أدنى مستوى، مثلاً في أوروغواي حيث نسبة القوى العاملة في القطاع غير النظامي تصل إلى ما بين 25 و30 بالمئة. لكن يكون عند ذلك الاستنتاج أنّ 60 أو 70 بالمئة من القوى العاملة تعمل في القطاع النظامي. ممّا يعني أنّهم يعملون في شركات صغيرة جداً تتخفف فيها مستويات الإنتاجية كثيراً وتكون غير مسجلة. ممّا يعني أيضاً أنّ هؤلاء الناس العاملين في هذه الشركات لا يستطيعون الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، والحماية الاجتماعية، والتقاعد، وهذه العناصر كلّها. هذا أولاً.

ثانياً. لا تقدّم هذه الشركات أي مساهمة في معظم الحالات لأنّها غير مسجلة في القدرة المالية للدولة. فينشأ عن ذلك دول ضعيفة جداً من المنظور المالي، وتكون بالتالي القدرة على الاستجابة أضعف أيضاً. لكن هذا يشمل أيضاً الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص. على غرار السباكين وعمال البناء. وصولاً إلى المهنيين الذين يعملون لحسابهم الخاص أيضاً. وهم في عدد من الحالات غير مسجلين كذلك. إذاً ليس لديهم هذه الآليات لحماية أنفسهم من الصدمة ما لم يكن لديهم مدّخرات، وهو ليس بالأمر الشائع، خاصةً لمن هم في مستويات الدخل المنخفض.

بالتالي يرتدي هذا المستوى من القطاع غير النظامي أهمية كبيرة. لكن يهمني أن أشدّد أنّ النساء ممثلات بشكل زائد في سياق هذا القطاع غير النظامي. بشكل أساسي، بسبب غياب مرافق الرعاية التي يقدّمها القطاع العام، وبسبب غياب نظام يدعم قطاع

الرعاية، تفتقر نساء كثيرات إلى المرونة للعمل بدوام كامل أو العمل وتشييد شركات خاصة بهنّ. لذا تتمثل النساء بشكل مفرط في هذا القطاع غير النظامي لوظائف عالية الهشاشة. في هذا المعنى، تشكل النساء فئة مستضعفة للغاية من حيث الأثر الاقتصادي لهذه الأزمة.

إنني أقدر كثيراً هذا التحليل المتعلق بالنوع الاجتماعي. شكراً جزيلاً لك. من المهم جداً بالنسبة إلينا أن نأخذ بعين الاعتبار، عند النظر إلى المستقبل في السنوات القليلة المقبلة، أن الأعباء تسقط بشكل غير متساوٍ، ليس فقط على الأمم وعلى أنواع معينة من الأجزاء، لكن أيضاً على الناس داخل الأسر وفي داخل المجتمعات. لديّ سؤال لو سمحت، هل لديك ما تقوله في هذه المرحلة حول الموازنة بين مخاطر الخراب الاقتصادي مع تجميد الاقتصادات، وضرورة فعل ذلك من أجل منع هذا المرض من الانتشار؟ كيف يمكن المرء أن يبدأ في التفكير في البدء بفتح الاقتصادات مرة أخرى وموازنة ذلك الخطر مع الحاجة إلى تدفق الأموال؟

يُجرى الكثير من المناقشات في الحيز العام حول المقايضة بين الحياة وسبل العيش. إذ أنّ الفكرة هي إمّا حماية الأرواح أو حماية سبل العيش، وأعتقد أنّ مدى تلك المقايضة يعتمد حقاً على قدرة الاقتصادات والمجتمعات على توفير هذه الأمور. وأحدها هو الفحوص الواسعة النطاق. هذا أمر بالغ الأهمية، إضافةً إلى كيفية تحديد البور الساخنة بدقة أكبر وعدم الاضطرار إلى إغلاق الاقتصاد برمته. إذا أمكن إجراء الفحوص بطريقة منهجية، أمكن بالتالي اتباع استراتيجية معينة لجهة الأماكن التي يتوجب إغلاقها. وبطبيعة الحال، يرتبط ذلك أيضاً بقدرة النظم الصحية بحد ذاتها. ولو لم يكن من قيود على قدرة النظم الصحية، لكان لدينا هامش أكبر بكثير مع هذه الجائحة.

أما العنصر الثاني فهو القدرة الماليّة للحكومات، كما سبق وذكرت. وإنّ مدى دعم الشركات ودعم الأفراد من خلال الآليات الماليّة هو الذي يحدّد إمكانية مواجهة الأزمة، والسيطرة على العناصر الصحية، ثمّ إعادة الفتح. لكن الأمر الآخر هو، كما قلت، القدرة على إعادة الفتح بشكل استراتيجي وتحديد معايير السلامة وإنفاذها.

إذا ما هي تلك القطاعات؟ أستطيع أن أقول لك، على سبيل المثال، إنني كنت مؤخراً من ضمن نقاش مع حكومة في أمريكا اللاتينية، في مكتب الرئيس للشؤون الاستراتيجية، حيث يملكون لوحة قيادة متطورة للغاية تبيّن من جهة أي قطاعات توفر المزيد من فرص العمل والمزيد من القيمة المضافة إلى الاقتصاد. فيما تبيّن من جهة أخرى مخاطر العدوى. فقد بدأوا بفتح الاقتصاد بعناية فائقة، مع النظر إلى المخاطر ذات التأثيرات القويّة في التعافي الاقتصادي وإلى المخاطر المنخفضة نسبياً. ثمّ يستخلصون نوع المعايير التي يتعيّن وضعها لمحاولة إعادة الفتح.

على سبيل المثال، في ما يتعلّق بالبناء وهو بنية تحتية في الفضاء المفتوح. إنّه فضاء مفتوح يسهل فيه نسبياً وضع المعايير ومراقبة الناس الداخلين إلى موقع البناء والخارجين منه. حسناً، ربّما يمكن فتح هذا النوع من القطاع مع هذه الضوابط كلّها. لكن تزيد الأمور تعقيداً في مجال الترفيه أو السينما، أو مراكز التسوق، لأنّها أماكن شعبية للعدوى، مصادر عدوى محتملة، ويمكن أن تسبّب فعلياً موجة جديدة من العدوى. لذا يتوجب رفع الحيطه والحذر.

فمن المهمّ للغاية التفكير بعناية في أي قطاعات يمكن فتحها وبموجب أي معايير في محاولة لتحقيق التوازن بين هذه الفكرة، أي السعي إلى تعافي الديناميكية الاقتصادية، وعدم المخاطرة بموجة جديدة من العدوى. وهذه قدرة مطلوبة من الحكومات. وقد سعينا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال هذا العنصر مثلاً، إلى دعم الحكومات إلى جانب منظمات متعدّدة الأطراف ومنظمات زميلة حاولت الإسهام بخبرتها.

ولدينا، على سبيل المثال، اتفاق جيد جداً أبرم مؤخراً مع "غرانداتا"، يستخدم أجهزة التنقل كإفّة، وفي بعض الأحيان الهواتف المحمولة وغيرها من الأجهزة، في محاولة لتحديد مجموعات الناس ومستوى التنقل في مناطق مختلفة من المدينة من دون الكشف عن هويتهم. إذاً إنّنا نحاول استخدام هذا النوع من البيانات لتقديم المشورة إلى الحكومات لمعرفة أين سيكون الإغلاق التام أكثر فعالية، وأين يمكن تخفيف التنقل. إذاً هذا عنصر واحد لدينا. ويسبّب استخدام التكنولوجيا القيود على التنقل أو إنتاج المعارف. كما أنّنا أمام فجوة معرفية، إذ لدينا وثائق سياساتية تُنتج بسرعة كبيرة في محاولة لتزويد الحكومات بالمشورة والمعارف بشأن كيفية تحليل هذه الأزمة والاستجابة لها.

لذا تبرز حاجة كبيرة للقدرة من حيث المعارف، ومن حيث التمويل، ومن حيث القدرة التنفيذية للحكومة، إلى حدّ التمكن من سدّ الثغرات، وإعادة فتح الاقتصاد مع مستويات مخاطرة أكثر انخفاضاً.

وكنا نتحدث عن كيف أنّ البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في وضع غير مؤاتٍ بسبب بنية القطاعات المدرة للدخل فيها، وبسبب الافتقار النسبي لرأس المال. لكنني أتساءل عما إذا كان لديك أي أفكار حول ما إذا كان من طرق يمكن بها البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أن تكون أقلّ حرماناً في هذه الأزمة. كنا نتحدث مثلاً عن كيف أنّه في المناطق حيث السل لا يزال موجوداً، يعرف الجميع كيفية تعقب المخالطين. وهذه مهارة لم تختف من الثقافة بالطريقة التي اختفت بها في الولايات المتحدة، على سبيل المثال. ويتمتع بعض البلدان برافعة اقتصادية لأنّها مواقع للصناعات أو التجارب الصيدلانية، مع أنّ هذه المواقع يملكها العالم الأول. هل لديك أفكار أخرى على هذا المنوال؟

بالنسبة إلى الحالة الأولى مثلاً، أودّ أن أقول إنّ فيها بعض المزايا. فحتّى داخل البلد نفسه، وهذه هي الحال في عدّة سياقات ملموسة، يمكن المرء أن يعتقد أنّ القطاع الريفي أقلّ تعرّضاً ويمكن ربّما الاقتصاد الريفي أن يستمرّ لأنّه لا يعتمد كثيراً على التجمّعات ومستويات التجمّع العالية. إذاً يمكن القطاع الريفي، على سبيل المثال، أن يكون أكثر حمايةً، وربّما يمكن فتح القطاع الريفي بشكل أسرع. ويمكن اعتبار هذه الاقتصادات، التي تميل إلى الاستناد بشكل أكبر إلى القطاع الريفي وترتبط بالبلدان المنخفضة الدخل نسبياً، أقلّ تضرراً، وهذا في الواقع معياراً موضوعياً.

لكنني أعتقد إجمالاً أنّ الأثر الصافي للازدهار في هذه الأزمات لا يتطهر بشكل إيجابي، خاصة أنّه يتفاعل مع القيود الأخرى التي سبق وذكرتها. غياب قدرة الحكومات. غياب التمويل. لذا في النهاية، يتّضح أنّ البلدان المنخفضة الدخل ليست في موضع ذي أفضلية في هذه الأزمة، بالرغم من بعض المزايا التي تتمتع بها كالتّي ذكرت. وستحتاج الكثير من الدعم.

وفي داخل البلد نفسه أيضاً، ستستلزم الفئات المنخفضة الدخل والأكثر استضعافاً استجابةً استباقيةً من الحكومات. وإلا فإنّ هذه الأزمة ستعمّق أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل. لقد ذكرت هذه الصدمات كلّها التي تؤثر في فئات مختلفة من السكان. لكن يجب الاعتراف بأنّ عدّة مشاكل هيكلية كانت قائمة ما قبل الأزمة، فزادت هذه الأزمات من تفاقم هذه المشكلة الهيكلية. إنّها ليست السبب الأساسي للكثير من هذه المشاكل، لكنّها ردة فعل على هذه الصدمة إضافة إلى أوجه اللامساواة القائمة أصلاً، وانخفاض مستويات الإنتاجية وضعف الأوضاع المالية للحكومات. إذاً هذا كلّه مجرد تفاقم، فعندما نتحدث عن التعليم مثلاً يكون انعدام المساواة واضحاً جداً: يتمتّع الفقراء بقدرة أقلّ على الوصول إلى هذا النوع من التكنولوجيا، بالتالي قدرة أقلّ على الوصول إلى التعليم المستمرّ. في بعض الحالات، إنّنا ننظر في أنواع التكنولوجيا كافة -بشكل من الأشكال إذا أمكن تسميتها كذلك- مثل التلفزيون أو الراديو حتى في محاولة لمواصلّة التعليم لمجموعات معيّنة لا يمكنها الوصول إلى هذا النوع من الرّبط بالشبكة العنكبوتية. هذه هي أنواع الحلول المطلوبة، بالرغم من أنّها تبدو كلياً من الماضي. فقد أصبحت طريقة لمحاولة التغلب على أوجه عدم المساواة وللحدّ من أثر الأزمة. لكن المؤكّد أننا سنرى أوجه اللامساواة تتعمّق أكثر وأكثر، وأعتقد أنّ جزءاً من الاستجابة السياسية يجب أن يكون محاولة الانتقال إلى التعافي بدلاً من تعميق هذه الأوجه، في مسعى للتوصّل إلى حياة طبيعية جديدة أكثر شمولاً. لكن ما من حلول سهلة.

دعني أسألك أخيراً، فيما لا مفرّ من بدء المجتمعات بإعادة الفتح لأنّه لا يمكن تجميد الاقتصادات لفترة أطول بعد، ما هي المؤشرات التي يمكن أن تبحث عنها لتدلك على ما إذا كان التوازن بين الشواغل الاجتماعية والشواغل الاقتصادية ملائماً؟

أولاً، لدينا شرط سبق وذكرته يتعلّق بالقطاعات التي تتمتع بما نسميه المضاعف الاقتصادي. بمعنى أن تكون محرّكات لتعافي أسرع. وتحتاج إلى الموازنة أو الضبط لناعية مستوى الخطر. وهذا عنصر مهمّ جداً. إذا تمكّننا بعناية من الحصول على مؤشرات موضوعية للقطاعات التي يمكن أن تكون محرّكات للتعافي بمستويات منخفضة نسبياً من المخاطر، وقد ذكرت البنية التحتية، والبناء، على سبيل المثال، أو ربّما القطاعات الريفية في نوع معيّن من الأنشطة، يمكننا محاولة إعادة فتح القطاعات التي يمكن أن تؤثر في التعافي من دون زيادة المخاطر بشكل غير متناسب، ثمّ محاولة رصد الوضع بعناية.

في الوقت نفسه بالطبع، إنّنا نحاول إنشاء آليات للسلامة، مثل ما فعلت كولومبيا. دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع إنتاج هذه الأتعة التي يمكن الناس استخدامها ليكونوا أقلّ عرضة نسبياً لاحتمال العدوى في قطاعات محدّدة. ويتمّ حالياً إنتاج هذه الأتعة بشكل أكبر، ويمكن أن يكون ذلك إيجابياً. إضافة إلى العناصر التي يمكن أن تجعل العودة إلى العمل أكثر أمناً بيننا ننظر حلاً طبيياً للمشكلة الطبية، لهذه المشكلة الصحية. في نهاية المطاف، نأمل التوصّل إلى حلّ طبي لهذه المشكلة الصحية، لكن في الوقت الرّاهن، إنّنا بحاجة إلى الموازنة حتماً بين هذين العنصرين. الأثر الاقتصادي للقطاعات التي يمكنها التمتع بمضاعف أعلى لكن مع مراقبة مستويات المخاطر.

وبالتأكيد ما لا يمكن أن ننساه، ولا يمكن أن نتخلى عنه، هو حماية المجموعات المستضعفة بشكل استباقي جداً. وقد سبق وذكرت لك أيضاً النساء في القطاع غير النظامي. الفئات المستضعفة الأقل قدرة على توليد الدخل في هذا الوضع. أي التي لا وصول لها إلى تأمين البطالة أو إلى راتب. لذا يجب المحافظة على قدرتها على عدم الغرق في مستويات أعمق من الفقر. إذاً لا بد من الحفاظ على هذا التركيز الواضح جداً على دعم هذه المجموعات السكانية. في بعض الحالات، الناس ليسوا فقراء. وليسوا مؤهلين عادةً لهذه الأنواع من البرامج، لكن لا نريدهم أن يقعوا في الفقر. لذا ينبغي دعمهم. وأنا أصرّ أنه يجدر بالشركات والمؤسسات عدم الإفلاس وتدمير الأساس الاقتصادي للتعافي. لأنه كلما أفلست الشركات وتدمرت الوظائف، ازدادت صعوبة العودة إلى الحالة الاقتصادية الطبيعية، وطال الوضع أكثر. لذا يجب أيضاً حماية هذا النوع من التوظيف.

وجلّ ما يتطلّبه الأمر مجدّداً هو التمويل. بمعنى أنه يمكن الأسرة الدولية أن تكون مهمّة جداً في دعم البلدان الفقيرة على وجه الخصوص، حتّى يكون الأثر أقلّ ضرراً نسبياً. على أي حال، وعلى حدّ علمنا، ستعتبر هذه بالتأكيد أصعب الأوقات الاقتصادية في قرن من الزّمان.

لدينا الكثير للتفكير فيه، الكثير من الخيوط التي يجب ربطها مع بعضها البعض. حضرة المدير لوبيز كالفاء، إنّنا ممتنون جداً لحضورك إلى دورتنا ومشاركتنا حكمتك. نيابةً عن طلابنا كلّهم من أنحاء العالم كافةً، شكراً جزيلاً لك. شكراً على هذه الفرصة.